

المصدر :

التاريخ :

اتفاق غزة واريحا أولاً...

هل للاسرائيليين أكثر من حلّ للفلسطينيين؟

كيلومترا وعرضه عشرة، وفي تصوره ان قطاع غزة لا يستطيع استيعاب مليون شخص في آخر هذا القرن -، اي بعد سبع سنوات - دون حدوث انفجار كبير بسبب الاوضاع الاقتصادية السيئة، وانتشار البطالة، وقسوة الطبيعة وانعدام الأمل، والمعروف ان ستين في المئة من سكان القطاع هم دون سن الثامنة عشرة، وان المواجهة معهم كثيرا ما تقود سلطات الاحتلال الى استخدام اقصى درجات العنف، لهذا السبب تؤيد الاغلبية الاسرائيلية انسحابا فوريا من القطاع. اما المتمسكون بفكرة البقاء فهم اقلية تعتبر اريحا وغزة ارضا توراتية لا ينبغي التفريط بها. ويعترف الاميركيون ان اسرائيل عرضت عليهم مشروع انسحاب مفاجيء من غزة بعدما ارتفعت حدة الصدامات بين ابناء الحجارة والجيش وابدت واشنطن تخوفا من نشوء وضع فوضوي يصعب ضبطه، الامر الذي قد يضطر مصر الى التدخل - كما فعلت سورية في لبنان - لحفظ النظام، من هنا القول ان خيار «غزة - اريحا اولاً» يمثل حلاً لاسرائيل اكثر مما يمثل حلاً للشعب الفلسطيني، فالظروف الصعبة التي خلقتها الانتفاضة اثبتت عجز القوة العسكرية عن ترويض المتطرفين والتغلب عليهم. ويرى العديد من قادة المنظمة مثل الدكتور جورج حبش، ان اسحق رابين يسعى الى تجبير مسؤولية قواته الى السلطة الفلسطينية الجديدة بحيث تتولى هي فرض النظام وحماية المستوطنين، وهو متخوف من وجود نص في الاتفاق يسمح بالقضاء على الانتفاضة والغاء موضوع القدس.

الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بمعناه العملي يمثل تراجعاً اساسياً عن قرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر عام ١٩٧٢ والمطالب بانشاء سلطة وطنية فوق اي ارض محررة

اتفقت الحكومة الاسرائيلية والفريق الفلسطيني الذي يمثل الشعب الفلسطيني على ان الوقت حان لوضع حد لعقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف المتبادل بالحقوق المشروعة والسياسية للطرفين، وبذل كل الجهود للتوصل الى التعايش السلمي والمحافظة على الشرف والامن المتبادلين، وتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم، والمصالحة التاريخية في اطار العملية السياسية التي تم الاتفاق عليها.

هذا هو نص ديباجة الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير، علما بان حكومة رابين رفضت ذكر اسم المنظمة لئلا تتهم من قبل المعارضة بانها اعترفت بها كسلطة تفاوض قبل الاعتراف بشرعيتها، ولكن مجرد الاعتراف بها كفريق يمثل الشعب الفلسطيني، يعتبر اكثر من اعلان رسمي بشرعية تمثيلها، ولقد صرح رابين مؤخرا انه اتخذ هذا القرار الجريء بعد فشله في خلق هيئة بديلة من داخل الضفة الغربية، تحل محل منظمة التحرير لذلك اضطر الى التعامل معها كسلطة قادرة على التفاوض والتوقيع وابرام الاتفاق وحماية المعاهدات.

والاتفاق بمعناه العملي يمثل تراجعاً اساسياً عن قرار المجلس الوطني الفلسطيني الصادر عام ١٩٧٢، والمطالب بانشاء سلطة وطنية فوق اي ارض محررة. وبما ان غزة لم تحرر، وكذلك اريحا - فان الحكومة الاسرائيلية ظهرت امام الرأي العام العالمي وكأنها قدمت تنازلاً بملء اختيارها.. او كان العملية السلمية بدأت فور استعدادها لاعادة القطاع الى اهله، وهكذا اوحت من خلال التنسيق مع منظمة التحرير انها عازمة على الانسحاب من قطاع غزة ومدينة اريحا، وانها موافقة على نقل السلطات الى هيئة فلسطينية منتخبة تتولى الاشراف على رعاية الاتفاق وتنفيذه.

الدعوة الى الانسحاب من قطاع غزة اطلقها شيمون بيريز اول مرة في منتصف الثمانينات عندما كان رئيساً للوزراء، وبرر اقتراحه في حينه بالقول انه من الصعب استنفار فرق كاملة من جيش الدفاع الاسرائيلي لحماية ثلاثة الاف مستوطن يعيشون بهلع وخوف دائمين وسط ثمانمئة الف فلسطيني غاضب. وكان بهذا الكلام يشير الى القنبلة البشرية الموقنتة، والى الانفجار السكاني في قطاع يبلغ طوله ٣٥

مصادر منظمة التحرير في تونس تؤكد ان هذا الخيار يمثل خطوة ايجابية باتجاه تطبيق فكرة الحكم الذاتي، وان الفلسطينيين سيحصلون على صلاحيات واسعة تمكنهم من انشاء شرطة محلية وجباية الاموال وفرض النظام وتطوير القطاع الاقتصادي بواسطة الدول الصناعية الغربية والدول العربية. وبما ان قطاع غزة يعتبر خاليا من اليهود تقريبا فان العمل من خلاله قد يخفف وطأة المعارضة الاسرائيلية. كما يجعل من هذه المنطقة مركز اختبار لتثبيت علاقات حسن الجوار ومنع زيادة نفوذ التيار الاصولي. ويبدو ان المنظمة اصرت على ابراج اريحا لكسب موافقة الاغلبية الفلسطينية التي ترى ان غزة وحدها لا تشكل عملية الربط الجغرافي مع مستقبل الضفة الغربية. ويتصور ابو عمار ان الحلول الجزئية اصبحت المدخل لتحقيق التطلعات القومية في السيادة الوطنية، وان التطور التدريجي نحو التسوية المرحلية يمكن ان يوفر العيش لشعبين تقائلا منذ عام ١٩٣٦.

ردود فعل المنظمات الفلسطينية العشر في سورية تفاوتت حسب معتقداتها السياسية. احمد جبريل دعا الى قتل ابو عمار، بينما طالب سواه باعتماد مبدأ التحفظ الى ان تتبلور صيغة الاتفاق، وتظهر البنود المتعلقة بمشكلة القدس، والمستوطنات، ومشروع الحكم الذاتي، ولقد حذر الاردن من مخاطر هذا الاتفاق على امنه الوطني، في حال ابقاء السيطرة الاسرائيلية على المعابر ومحاور الطرق. او في حال استخدام غزة - اريحا كشريط امنى تطرد اليه اسرائيل الفلسطينيين المشاغبين من سائر الاراضي المحتلة. ومن المؤكد ان هذا الوضع سيؤزم العلاقات الاردنية - الفلسطينية، خصوصا اذا استعملت اسرائيل طريق اريحا لتفريغ الاراضي المحتلة من جماعة الانتفاضة.

وتشعر الحكومة اللبنانية بان الخلاف بين المنظمات الفلسطينية حول خيار غزة - اريحا سيكون له انعكاسات سلبية على امن المخيمات، تماما كما حدث بعد اتفاق «كامب ديفيد»، وهي تخشى ان يتطور الخلاف الى مجال اوسع بحيث يصبح الاردن وسورية في موقع المعارضة، الامر الذي يجعل من الساحة اللبنانية مركزا لتصفية الحسابات ونسف الاتفاق! •